مجلة حقوق الإنسان والحريات العامة
(م.ح.إ.ح.ع)

المجلد: 07– العدد: 02سنة: 2022
ص: من477 إلى 507

تمكين المرأة العربية في ظل التنمية المستدامة بين الطرح النظري والو اقع العملي

Empowering Arab women in light of sustainable development Between theory and practice

بوجحفة رشيدة*، قيداري حليمة

جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم (الجزائر)

جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم (الجزائر)

rachida.boudjahfa@univ-mosta.dz

halima.kidari.etu@univ-mosta.dz

تاريخ الاستلام: 2022/06/02-تاريخ القبول: 2022/11/17-تاريخ النشر: 2022/12/26

الملخص:

تعالج هذه الدراسة إشكالية إمكانية تمكين المرأة وفقا لأهداف التنمية المستدامة، فهل يمكن بلوغ هذا أم مجرد حبر على ورق، خاصة وأن قضية تمكين المرأة عموما والمرأة العربية خصوصا تعتبر أحد التحديات المطروحة على الدول العربية في ظل المتغيرات الاقتصادية التي تمر بها بلدان المنطقة العربية.

ولعلى تحدي بلوغ التنمية المستدامة يفرض انتهاج توجه شامل ومتكامل لا يمكن أن يتحقق سوى بمشاركة كافة القوى العاملة دون تمييز وهو ما يقتضي وضع خطط وسياسات مبنية على أساس النوع الاجتماعي، فعلى الرغم من تطور التشريعات العربية التي تعترف بمبدأ المساواة بين المرأة والرجل في التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

*المؤلف المرسل.

إن الواقع يسجل فجوة واسعة بين الجنسين خاصة فيما يتصل بالمشاركة الاقتصادية مثلا ، وهو ما يعرقل عملية بلوغ التنمية الشاملة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

كلمات مفتاحية: التمكين؛ التنمية المستدامة؛ تمكين المرأة .

Abstract:

This study addresses the problem of the possibility of empowering women in accordance with the sustainable development goals. Can this be achieved or just ink on paper, especially since the issue of empowering women in general and Arab women in particular is considered one of the challenges facing Arab countries in light of the economic changes experienced by the countries of the Arab region.

The challenge of achieving sustainable development imposes a comprehensive and integrated approach that can only be achieved with the participation of all the workforce without discrimination, which requires the development of plans and policies based on gender, despite the development of Arab legislation that recognizes the principle of equality between women and men in the enjoyment of economic rights social and political.

Reality records a wide gender gap, especially with regard to economic participation, for example, which hinders the process of achieving comprehensive development and achieving sustainable development goals.

Keywords: empowerment; sustainable development; Empowering women.

مقدمة

المرأة عضو هام ومؤثر في المجتمع، ولا يمكن إغفال الدور الكبير الذي تقوم به، لهذا تعد قضية تمكينها من المواضيع الحيوية التي تحظى باهتمام العالم المعاصر، وليست مجرد قضية بحث فكري ونظري بل تعددت في غزارة طرحها الآفاق، سواء في المؤتمرات الدولية أو الإقليمية أو المحلية، وتحقيق تمكين المرأة مرتبط بتحسين وضعها، وذلك بتوفير وتهيئة الظروف والفرص والإمكانيات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية أمامها، وتمكينها من إعادة صياغة العمليات والأحداث التي تشكل حياتها والمشاركة فيها.

فمن خلال هذا الطرح النظري للموضوع أردنا تبيان معنى تمكين المرأة العربية وكيفية تحقيق ذلك بما يتلاءم مع طبيعة مجتمعاتنا وينسجم مع ديننا الحنيف، وهذا حتى لا ننساق وراء الأفكار الغربية التي تنادي بتمكين المرأة لكن من منظور تحقيق استقواء المرأة على الرجل والمساواة بينها وبينه حتى في قضية الميراث وبعض الأمور الأخرى، ويتماشى هذا التفسير مع الحركة النسوية الراديكالية التي تبنت مبدأ الصراع بين الجنسين -الإناث والذكور- انطلاقا من دعوى أن العداء والصراع هما أصل العلاقة بينهما، ودعت إلى ثورة على الدين، وعلى اللغة، والثقافة، والتاريخ، والعادات والتقاليد والأعراف، وسعت إلى عالم تتمحور فيه الأنثى حول ذاتها مستقلة استقلالا كاملا عن عالم الرجال.

ومن جهة أخرى ظهور كذلك مصطلح "الجندر" والذي من خلاله تأتي الدعوة إلى رفض التمييز والفروق البيولوجية والتاريخية والاجتماعية بين الذكر والأنثى عند إناطة الأدوار بهما، على مبدأ أنه "لا يولد الإنسان امرأة، إنما يصبح كذلك" كما تقول الفيلسوفة الوجودية (سيمون ديبو فواغ) في كتابها "الجنس الثاني." فهو دعوى حقيقية إلى التجريد الجنسي، وإتباع الرغبات والميول والتحلل من الالتزام الفرداني وتحقيق الذات، وإن كانت النتيجة عائلة مكونة من جنسين متشابهين، أو كانت النتيجة التخلص من كل الروابط الأسرية.

ومن فكرة "الجندر" ولد مصطلح "تمكين المرأة" الذي تعني ترجمته الحرفية "استقواء"، فتمكين المرأة وفق الأجندة السابقة لا يكون من خلال السعي لتزويدها بالكفاءة اللازمة وتوفير الفرص الحقيقية لها لتحقق ما تصبو إليه من تقدم علمي ومهني يخدم دورها الأسري والاجتماعي والذاتي دون تعارض مع تشريعات دينها وثقافة مجتمعها وحضارتها، بل من خلال تطبيق التحاصص النسبي الذي يجعلها مساوية للرجل بكل شيء بل يجردها من انتمائها الجنسي وميولها الفطرية لتكون أقوى وجوديا.

فتمكين المرأة في هذه الدراسة متعلق أساسا بالعمل على الرفع من قدرات المرأة علميا وثقافيا واجتماعيا وإدماجها في التنمية المستدامة.

ومن هنا نطرح الإشكال التالي: **هل يمكن فعلا تحقيق تمكين المرأة وفقا لأهداف التنمية المستدامة؟ أم أنها مجرد وهم وطرح نظري لا يرقى إلى التطبيق العملي على أرض الو اقع؟**

وللإجابة عن هذه الإشكالية تم وضع مجموعة من الفرضيات تتمثل في:

- لا يمكن تحقيق كل أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بتمكين المرأة.
- إن تحقيق تمكين المرأة مرتبط أساسا بالديمقراطية التشاركية والتي تستهدف إشراك جميع فئات المجتمع بما فيها المرأة في صنع القرار وصياغة السياسات العامة.
- إن تمكين المرأة يستوجب رفع الوعي بحقوقها وفتح مجالات التعليم والعمل أمامها واهتمام جميع مؤسسات الدولة بها من أجل تنمية المجتمع. وعدم الاستهتار بقدراتها.
- تحقيق تمكين المرأة لا يكون في مجال دون الآخر بل لابد أن يكون في كل الجوانب بما فيها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

أهمية هذا الموضوع تكمن في الكشف عن قضية مهمة في المجتمع وهي أن الواقع كشف أن إقصاء المرأة كعنصر مهم ومكمل لأدوار الرجل في معظم

المجتمعات لم يؤثر فقط على الاقتصاد بل أثر على تقدم المجتمعات بشكل عام التي أهملت بدورها إعداد المرأة إعدادا جيدا اجتماعيا، واقتصاديا، وصحيا، وسياسيا. وثانيا يعتبر تمكين المرأة العربية قرار تتخذه هي لكسر هاجس تبعيتها للرجل دائما وعدم استقلالها عنه.

لتحليل هذا الموضوع سيتم الاعتماد على منهج دراسة الحالة وتوظيف مدخل التمكين من أجل تحليل النقاط التالية:

1. ضبط المفاهيم: التمكين، المرأة، تمكين المرأة، التنمية المستدامة
2. مبادئ وأنواع تمكين المرأة
3. قراءة في أهداف التنمية المستدامة وسبل تمكين المرأة
4. معوقات تمكين المرأة

المحور الأول: ضبط المفاهيم: التمكين، المرأة، تمكين المرأة، التنمية المستدامة

من أجل فهم موضوع تمكين المرأة جيدا وكيفية تحقيق ذلك يتوجب علينا التطرق وبنوع من التفصيل لمفاهيم الموضوع.

1. **مفهوم التمكين:**(Empowerment)

لغة: التقوية أو التعزيز. أما اصطلاحا فهو دعم الفاعلية عند الموظف من خلال تمكينه من الحصول على استقلاليته ضمن بيئة العمل، مع الحرص على أن يحافظ على تطور أدائه، والاستفادة من خبرته لتحقيق الأهداف المطلوبة منه، وهو من الوسائل المستخدمة في تعزيز دور الموظفين في اتخاذ القرارات الجماعية ضمن المنشأة، مما يساهم في زيادة كفاءتهم وفاعليتهم الوظيفية. كما يعرف كذلك بأنه "منح العاملين سلطة مؤقتة، أو دورا وظيفيا لإبداء آرائهم حول طبيعة العمل، ويؤدي ذلك إلى جعلهم قادرين على التأثير على النتائج النهائية، التي سيتم الوصول لها بعد تطبيق أحد الآراء".[1]

[1] التمكين،في: https://mawdoo3.com/%D9%85%D9%81%D9%87%D9%88%D9%85_

عرف تقرير البنك الدولي التمكين بأنه "يعمل على توسيع قدرات وإمكانات الأفراد في المشاركة والتأثير والتحكم والتعامل مع المؤسسات التي تتحكم في حياتهم، إضافة إلى تملك إمكانية محاسبة هذه المؤسسات".

تعرف أماني صالح التمكين بأنه "استخدام السياسات العامة والإجراءات التي تهدف إلى دعم مشاركة النساء سواء في الحياة السياسية أو الاقتصادية أو غيرها وصولا إلى مشاركتهن في صنع القرارات التي تؤثر في مختلف مؤسسات المجتمع".[2]

والملاحظ من تعاريف التمكين أنه يحمل معاني عديدة، وكل تعريف ينطلق من منظور الدور الذي يؤديه التمكين، فهناك تعاريف تركز على أهمية التمكين في زيادة الوعي وتنمية القدرات، وهناك من يبرز دور التمكين في زيادة درجة المشاركة، وآخرون يركزون على دوره في زيادة النفوذ والقوة، وتعاريف أخرى تركز على دور السلطة في إحداث التمكين.

مما سبق نستنتج أن التمكين عبارة عن عملية منح القوة والسلطة سواء إلى الأفراد أو المؤسسات، وكذلك منح الموظفين السلطة وفرص المشاركة في صناعة القرارات مما يساهم في تعزيز دور الموظفين وفاعليتهم من جهة، ومن جهة أخرى يحصل الموظف على الاستقلالية في بيئة عمله ويطور أداءه.

وتعود جذور مفهوم التمكين لستينيات القرن الماضي لارتباطه بالحركات الاجتماعية التي تنادي بالحقوق المدنية والاجتماعية للمواطنين، كما ارتبط

يوم: 2020/04/10 على الساعة: 13:37

[2] أماني صالح، **التمكين السياسي في الوطن العربي: الشروط والمحددات، دراسة حالة التمكين السياسي في الكويت وقطر** (القاهرة: جمعية دراسات المرأة والحضارة، 2002)، ص. 468

بأعمال عالم النفس "فرويد" والحركات المدافعة عن السود وعن الحقوق النسوية.[3]

ثم عاد في عقد التسعينيات بقوة أثر إعلان الحكومات في مؤتمر القاهرة للسكان والتنمية في 1994، ثم في المؤتمر العالمي الرابع للمرأة في بكين 1995 بإزالة كافة العقبات التي تحول دون تمكين المرأة في الجانب الاقتصادي، لتتمكن من ممارسة دورها الاقتصادي وتفاعلها مع السياسات الاقتصادية، وتضمن المؤتمر العديد من البنود التي تؤكد تمكين المرأة منها: المساواة في الحصول على الموارد الاقتصادية والتدريب والمعرفة التي تعزز المكانة الاقتصادية للمرأة.[4]

ويستخدم التمكين في عدة مجالات كالاقتصاد والعمل الاجتماعي والسياسي وفي التنمية والإدارة.

يهدف التمكين إلى إكساب الفرد القدرة على اكتشاف ذاته وما يمتلكه من قدرات ومهارات، إلى جانب:

- دعم وتشجيع المشاركة الاجتماعية والاقتصادية للأفراد دون تمييز
- زيادة ثقة واستقلالية الأفراد وفتح المجل للحرية والإبداع واستغلال المواهب
- خلق سياق تنموي ملائم للمشاركة والتفاعل بالاستناد إلى تطوير المهارات والقدرات ومنح فرص التطوير المعرفي

[3] عمار جفال، "آفاق المواطنة الإقليمية وواقع التجربة المغاربية"، الملتقى الوطني السابع حول مسارات التجارب الدمقراطية في الأقطار المغاربية، يومي 23 و24 أفريل 2014، مخبر البحوث والدراسات في العلاقات الدولية، جامعة الجزائر3، الجزائر، ص. 211، 218

4 أحمد إبراهيم خضر، "حقيقة تمكين المرأة"، في:

http://www.alukah.net/web/khedr/0/53818/ يوم: 2020/04/10 على الساعة 28: 14

- وسيلة أساسية لتحقيق الأهداف المجتمعية وتحقيق العدالة ومحاربة الفساد وكفالة التضامن الاجتماعي
- التحكم في شؤون الحياة الشخصية وزيادة الثقة بالنفس، والقدرة على التصرف في أمور الحياة.[5]

2. تمكين المرأة:

يعتبر مفهوم التمكين من المفاهيم الاجتماعية الهامة باعتباره عنصرا حيويا لا يمكن تجاهله في عملية التنمية، فعملية التمكين تعنى العمل الجماعي في الجماعات المقهورة، أو المضطهدة للتغلب على العقبات وأوجه التمايز التي تقلل من أوضاعهم أو سلب حقوقهم، ومفهوم التمكين والتقوية أساسي لتقدم المرأة فهو يمكن المرأة من اتخاذ القرارات والمطالبة بالحصول على الحقوق والخدمات.[6]

مفهوم التمكين يرتبط ارتباطا وثيقا بمفهوم تحقيق الذات أو حضورها، وتعزيز قدراتها في المشاركة والاختيار الحر، أو ما يختصره مفهوم" تعزيز القدرات"، ويقاس التمكين على مستوى مفهومين خلال ثلاث نواح أساسية هي : المشاركة السياسية للمرأة، والمشاركة الاقتصادية، والسيطرة على الموارد الاقتصادية.[7]

المرأة مؤنث الرجل[8]، وهي تلك التي تبذل جهدا فكريا أو عضليا مقابل أجر مادي[9]، أي التي تشارك في العملية التنموية بمختلف أشكالها. وفي هذا الصدد

---

[5] Herbert, J., Community Organization and Development, ed.2 (London: Allyn and Bacon, 1980),p. 67

6المرجع نفسه، ص. 4

[7]صابر بلول، "التمكين السياسي للمرأة العربية بين القرارات والتوجهات الدولية والواقع"، **مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، المجلد 25، ع.2، 2009، ص. 650

8قاموس البدر، **قاموس عربي عربي**، ط.2 (الجزائر: دار البدر الساطع للنشر والتوزيع، 2005)، ص. 20

تشير **كاميليا عبد الفتاح** على أنها : "المرأة التي تعمل خارج المنزل وتحصل على أجر مقابل عملها وهي تقوم بدورين أساسين في الحياة : دور ربة المنزل ودور الموظفة".[10]

أما **إبراهيم جوبر** فيقول عن المرأة تلك "التي تجمع بين العمل خارج البيت ومسؤوليات الأسرة، أي أنها المرأة متعددة الأدوار، يتعدى نشاطها المنزل".[11]

لقد برز شعار أو مصطلح "تمكين المرأة" في المحافل النسائية على مستوى عالمنا العربي والإسلامي، كنتيجة طبيعية للسجال الذي دار ويدور مع كل مؤتمر أو منتدى، يتناول قضايا المرأة في عالمنا العربي والإسلامي، أو حتى على المستوى العالمي، والذي اتضح جليا في مؤتمر بكين +5 ومؤتمر بكين + 10، وقد تأصل هذا المصطلح عمليا عام 1985 من خلال لقاء مجموعة DAWN، وهي الاسم المختصر للتنمية البديلة بمشاركة المرأة من أجل عهد جديد. وقد تولد مفهوم "تمكين المرأة من فكر (الجندر) الذي تدور حوله معظم مصطلحات الأمم المتحدة، والمعنى الظاهري للتمكين هو أن تأخذ المرأة فرصتها في التنمية

ويمكن تعريف تمكين المرأة بأنه "تلك العملية التي من خلالها تصبح المرأة فرديا أو جماعيا واعية بالطريقة التي تؤثر من خلالها علامات القوة في حياته فتكسب الثقة بالنفس والقدرة على التصدي لعدم المساواة بينها وبين الرجل".[12]

يعرف المدهون التمكين: بأنه "عملية منح النساء العاملات وتزويدهن بالمهارات والأدوات، والمعلومات، والسلطة، والمسؤولية المتعلقة بعملهن،

---

[9] شلوفي فريدة، **المرأة المقاولة في الجزائر**، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة قسنطينة،2008 / 2009، ص. 38

[10] كاميليا عبد الفتاح، **سيكولوجية المرأة العاملة** (مصر: دارنهضة مصر للطباعة، 1988)، ص. 6

[11] جوبر إبراهيم بن مبارك، **عمل المرأة في المنزل وخارجه** (المملكة العربية السعودية: مكتبة العبيكان، 1995)، ص. 1

12 خليل النعيمات، "تمكين المرأة"، في:

http://maktabatmepi.org/sites/default/files/resources/arabic/Anera6-123-127.pdf

يوم: 2020/04/10 على الساعة 31 : 15

ليتمكنوا من تصميم عملهن، واستخدام المعلومات، والتفاعل مع الآخرين، واتخاذ القرارات المناسبة دون الحاجة إلى موافقة مسبقة من الرئيس أو المدير".[13]

فتمكين المرأة يهدف إلى كسر كل القيود التي تقف أما تنمية المرأة وتحسين أوضاعها، وفتح كل المجالات أمامها للتعلم واكتساب المهارات والكفاءات لفرض ذاتها داخل أسرتها ومجتمعها، ومساهمتها في النشاط الاقتصادي مع القضاء على كل أشكال التمييز ضد المرأة ومساواتها بالرجل عن طريق منحها فرصة تقلد المناصب العليا والقيادية حسب ما تملكه من كفاءات. فتمكين المرأة هو الوسيلة الناجحة لخروج المرأة من دوامة الفقر والجهل والحرمان بدعم مشاركتها في الحياة العامة، وتطوير كفاءتها ومهارتها لتفرض ذاتها في المجتمع.[14]

في هذا الصدد نقول أن مفهوم التمكين في المعنى القرآني واضح ولا يحتاج إلى جدال أو نقاش، فالتمكين يقوم على معنى العبادة والاستخلاف والقيام بالمسؤولية، {الَّذِينَ إِن مَّكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ} و{قَالَ مَا مَكَّنِّي فِيهِ رَبِّي خَيْرٌ}، فالتمكين في القرآن يحمل دوما معاني إيجابية، ويعني تمكن الإنسان من إقامة العدل والخير في الأرض، ولا يحمل معاني استقواء المرأة أو تجبر ها أو صراعها مع الرجل كما تدعو إليه الأفكار الغربية.

3. **التنمية المستدامة:**

ظهر مصطلح "التنمية المستدامة" لأول مرة في منشور أصدره الاتحاد الدولي من أجل حماية البيئة سنة 1980، لكن تداوله على نطاق واسع لم يحصل إلا بعد أن أُعِيد استخدامه في تقرير "مستقبلنا المشترك" المعروف باسم "تقرير

[13] المدهون موسى توفيق، "نموذج مقترح لتمكين العاملين في المنشآت الخاصة كأداة لإدارة الجودة الشاملة"، **مجلة الاقتصاد والادارة**، المجلد13، ع. 2، 1999، ص. 77، 78

[14] بن زايد ريم، "تمكين المرأة في الجزائر مقارنة مع بلدان المغرب العربي تونس والمغرب نموذجا"، **مجلة العلوم الاجتماعية**، ع. 10، سبتمبر 2019، 288، 289

برونتلاند"، والذي صدر 1987 عن اللجنة العالمية للبيئة والتنمية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة، تحت إشراف رئيسة وزراء النرويج آنذاك غرو هارلم برونتلاند.

لقد عرف تقرير "مستقبلنا المشترك" التنمية المستدامة بأنها "التنمية التي تستجيب لحاجيات الحاضر دون أن تعرض للخطر قدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها"، ويركز هذا التعريف ضمنيا على فكرتين محوريتين هما: فكرة الحاجيات، وخصوصا الحاجيات الأساسية للفئات الاجتماعية الأكثر فقرا التي تستحق أن تولى أهمية كبرى، وفكرة محدودية قدرة البيئة على الاستجابة للحاجيات الحالية والمستقبلية للبشرية، في ظل أنماط الإنتاج والاستهلاك السائدة والتقنيات المتوفرة[15].

كما تعرف على أنها "تلك العملية التي تضمنت الاستجابة لاحتياجات الجيل الحاضر مع مراعاة الحقوق لأجيال قادمة في المعيشة بمستوى يعادل الجيل الحالي أو يفوقه إن أمكن".

من المفروض أن تسعى التنمية المستدامة إلى التوفيق بين الأبعاد الثلاثة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ومن خلال أبعادها فهناك من يعرفها على أنها تنمية بأبعاد ثلاثة مترابطة ومتكاملة في إطار تفاعلي يتسم بالضبط والتنظيم والترشيد للموارد[16]. ويرى باحثون آخرون على أن من أهم الخصائص التي جاء بها مفهوم التنمية المستدامة هو الربط العضوي التام بين الاقتصاد والبيئة والمجتمع.[17]

---

15 https://www.aljazeera.net/encyclopedia/conceptsandterminology/2015/11/30/%D8% على الساعة 1:30 26/12/2019

16 عثمان محمد غنيم وماجدة أحمد أبوزنط، **التنمية المستدامة : فلسفها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها** (الاردن: دار صفاء، 2006)، ص. 39

17 باتر محمد علي وردم، **العالم ليس للبيع : مخاطر العولمة على التنمية المستدامة**، ط.1 ، (الأردن: دار الأهلية للنشر والتوزيع، 2003)، ص. 189

أولا: البعد الاقتصادي: ويتعلق بإنتاج ما يغطي جميع حاجيات الإنسان الأساسية ويحسن رفاهيته ومستوى عيشه، وهذا يستدعي تطوير القدرات الإنتاجية والتقنيات المتاحة عبر دعم البحث العلمي وتحفيز المقاولات على الاستثمار، وتبني أساليب الإنتاج والإدارة الحديثة من أجل مضاعفة الإنتاجية.

ثانيا: البعد الاجتماعي: ويكون بضمان نمو مدمج عبر توزيع عادل للثروة وللموارد ومنظومة ضريبية عادلة، وإرساء نظام حماية اجتماعية يوفر الحق لجميع أفراد المجتمع بدون تمييز في الحصول على الخدمات الصحية وتأمينهم ضد أخطار الحياة.

ثالثا: البعد البيئي: وذلك بالعمل على الحد من الآثار الضارة للأنشطة الإنتاجية على البيئة والاستهلاك الرشيد للموارد غير المتجددة، والسعي إلى تطوير استعمال مصادر الطاقة المتجددة وإعادة تدوير المخلفات.[18]

في 2016/01/01، بدأ رسميا سريان **أهداف التنمية المستدامة** الـ 17 لخطة التنمية المستدامة لعام 2030، التي اعتمدها قادة العالم في سبتمبر2015 ، وهي تهدف إلى إنهاء كافة أشكال الفقر، وتدعو جميع الدول الفقيرة والغنية ومتوسطة الدخل إلى العمل لتعزيز الرفاهية في ذات الوقت الذي تحمي فيه الكون، كما أنها تقر بأن إنهاء الفقر يجب أن يمضي مع الاستراتيجيات التي تبني النمو الاقتصادي وتعالج سلسلة من الحاجات الاجتماعية بما فيها التعليم، والصحة، والحماية الاجتماعية، وتوفير فرص العمل، في ذات الوقت الذي يتم فيه معالجة التغييرات المناخية والحماية البيئية. ومن أهداف التنمية المستدامة نذكر:

"القضاء على الفقر، القضاء التام على الجوع، الصحة الجيدة والرفاهية، التعليم الجيد، المساواة بين الجنسين، المياه النظيفة والنظافة الصحية، طاقة نظيفة وبأسعار معقولة، العمل اللائق ونمو الاقتصاد، الصناعة

[18] المرجع نفسه

والابتكار والهياكل الأساسية، الحد من أوجه عدم المساواة، مدن ومجتمعات محلية مستدامة، الاستهلاك والإنتاج، العمل المناخي، الحياة تحت المياه، الحياة في البر، السلام والعدل والمؤسسات القوية، عقد الشراكات لتحقيق الأهداف".[19]

المحور الثاني: مبادئ و أنواع تمكين المرأة

يعتمد تمكين المرأة على مجموعة من المبادئ الأساسية تتجلى في:[20]

1. **مبدأ المشاركة:**

هذا المبدأ يبني أساس عملية المشاركة من جهة المرأة والإحساس بمشكلاتها والمشاركة في حلها بناء على قدراتها واستثمار مواردها.

2. **مبدأ الاعتماد على الذات:**

يسعى مدخل التمكين إلى العمل على تنمية قدرات المرأة الشخصية لكي تتمكن من مواجهة مشكلاتها بنفسها وبأقل الإمكانيات المتاحة لها.

3. **مبدأ العدالة المجتمعية:**

إن مدخل التمكين يسعى إلى إحداث وتحقيق المساواة والعدالة بين أفراد المجتمع، والعمل على الدفاع عن الأفراد المحرومين والضعفاء ويتم ذلك بأسلوب موضوعي بعيداً عن التحيز الشخصي.

4. **مبدأ البدء مع المجتمع من حيث هو:**

---

[19] https://academicimpact.un.org/ar/content/%D8%A3%D9%87%D8%AF%2019/12/26 45 :12 على الساعة

[20] أنظر: عبد اللطيف سوسن عثمان، **التمكين وأجهزته** (القاهرة: المعهد العالي للخدمة الاجتماعية، 2005)، ص. 351، 352. وروضة بنت محمد هاشم منشي، "دور المرأة المسلمة في التنمية في ضوء الاتجاهات المعاصرة وتطبيقاتها التربوية في مجال الأسر المنتجة"، **أطروحة دكتوراه** (منشورة)، جامعة الفيوم، ص. 10، 11. و Longwe, Sara, « Education for Women's Empowerment or Schooling for Women's Subordination? In Gender and Development », an **Oxfam journal**, volume 6. No.2. July. 1998,p. 19

يتعامل التمكين مع المرأة من حيث هي ثم محاولة مساعدتها لتنمية قدراتها والتعامل معها حسب مواردها المتاحة فقط ثم يحاول تنميتها وإيجاد مصادر أخرى لتدعيمها.

5. **مبدأ المسؤولية:**

يعد الوصول للمعلومات والحصول عليها شرطا من شروط المسئولية، وإعطاء الفرص للمواطن لمراقبة أداء الحكومة، كما أن المسؤولية أداة فعالة لتصحيح الأداء والمطالبة وتبني مطالب وحاجات المواطنين.

6. **مبدأ العدالة والمساواة القانونية:**

التي ترتبط بحقوق المواطنة والحقوق والواجبات، مما يتطلب المساواة والعدالة في التشريع بين المواطنين جميعاً بتباين انتماءاتهم الفئوية أو الجنسية أو المهنية...إلى غير ذلك من جوانب انتماءات أفراد المجتمع.

يعد التمكين عملية رباعية الأبعاد بدونها لا تعد المرأة مشاركة بصورة عادلة في عملية التنمية وتتمثل تلك الأبعاد في : **البعد المعرفي الإدراكي:** ويركز على إمكانية المراجعة النقدية لخبرات النساء لملاحظة وتحديد أنماط السلوك المؤدية للاعتماد وتدعيم التبعية، **البعد النفسي:** يهتم بالمشاعر ومدى اعتقاد النساء بإمكانية إحداث تغيير في مجريات حياتهن بأنفسهن، **البعد الاقتصادي:** ويشير إلى أنه بالرغم من الاستقلال المادي والاقتصادي للنساء إلا أنهن يعانون في سبيل ذلك المزيد من الأعباء بجانب الأعباء الأخرى، لذلك فمن الضروري تقديم الدعم وتذليل العقبات لهن ونقص الخبرات الإدارية والمهارات والمعلومات، **البعد السياسي:** ينطلق من فكرة إمكانات النساء في التحليل والتنظيم والحراك نحو التغيير الاجتماعي، ويعد العمل الجمعي عنصرا هاما في التغير الاجتماعي السياسي لأن مشاركة النساء في الفعل الجمعوي سوف يزيد من وعي الثقافي بين

الرجال وبقية النساء، الأمر الذي يؤدي إلى إحداث تغيرات على المستوى الاجتماعي[21].

أما عن أنواع تمكين المرأة فيمكن حصرها فيما يلي:[22]

أ. **التمكين الاجتماعي**: ويهدف إلى زيادة إشراك المرأة في الحياة المجتمعية والتنموية، ولا يتحقق هذا دون وجود العدالة الاجتماعية والمساواة بين الجنسين في شتى المجالات، مع توفير كل الخدمات الضرورية التي تساعد المرأة في تحسين وضعها وإحداث توازن في مسؤولياتها ودورها داخل الأسرة والمجتمع.

ب. **التمكين الاقتصادي**: ويهدف إلى القضاء على التبعية الاقتصادية للمرأة بزيادة مشاركتها في سوق العمل ودعمها، مع استفادتها من عائد مشاركتها في التنمية، وزيادة قدرتها على الاعتماد على ذاتها مساهمة منها في النشاط الاقتصادي.

ج. **التمكين السياسي**: الهدف منه دعم مشاركة المرأة في الحياة السياسية بإعطائها فرصة لتقلد مناصب عليا في مواقع صنع القرار، وزيادة تمثيلها في الأحزاب السياسية والنقابات والجمعيات المهنية ومنظمات المجتمع المدني.

د. **التمكين القانوني**: يسعى إلى إيجاد ضمانات تحافظ على دور المرأة، وتضمن حقوقها من خلال العمل على تعديل التشريعات التي تحد من دورها في المجتمع، وتطبيق جميع الاتفاقيات التي تضمن لها حقوقها المدنية.

---

[21] روضة بنت محمد هاشم منشي، مرجع سابق، ص. 11

[22] بن زايد ريم، مرجع سابق، ص. 289

هـ. **التمكين المؤسساتي**: الهدف منه دعم وتقوية البنية الأساسية للمنظمات والهيئات التي تسعى للنهوض بأوضاع المرأة وتحسينها.

المحور الثالث: قراءة في أهداف التنمية المستدامة وسبل تمكين المرأة

يعد تمكين المرأة شرطا لتحقيق التنمية المستدامة، لأن قرارات المرأة تساهم في إيجاد الحلول لمشاكل التنمية، فالمساواة في حصولها على الموارد وفرص المشاركة في صنع القرار يعد محركا لعملية التنمية، لذلك يجب الربط بين دور المرأة في المجتمع والأهداف 17 للتنمية المستدامة ضمن الأجندة التنموية 2030.[23]

1- **القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان** :إن انتشار الحروب والصراعات في المنطقة العربية يؤدي حتما إلى ارتفاع معدلات الفقر، وانتشار الفقر ضد المرأة مما يقلل من قدرة المرأة على الحصول على فرص عمل وموارد مالية متساوية مع الرجل والتي تمثل عائقا أمام مشروعات المرأة[24]، ووضع المرأة أكثر حرجا من الرجل من حيث تأثرها مما تتعرض له من نزاعات مسلحة، ما ينعكس على أمنها وسلامتها وقدرتها على التنقل والمشاركة في الحياة العامة.[25]

2- **القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة:** يعد الأمن الغذائي من التحديات التي تواجه المنطقة العربية في ظل معوقات ومحددات التنمية الزراعية لتبقى الدول العربية من المناطق المستوردة للغذاء، حيث تفتقر النساء العاملات

[23] نظرة تحليلية لوقائع مؤتمر المرأة العربية في الاجندة التنموية 2015-2030، (القاهرة: منظمة المرأة العربية)، 29 نوفمبر/1 ديسمبر2015،ص 23.

[24]المرأة وتحقيق اهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية، دراسة استرشادية، منظمة المرأة العربية، ص 25

[25] نظرة تحليلية لوقائع مؤتمر المرأة العربية في الاجندة التنموية2015-2030، مرجع سابق، ص. 24.

بالزراعة بالمناطق الريفية الحصول على الخدمات التكنولوجية وتعاني من صعوبة تسويق المحاصيل الزراعية[26]، فمساهمة المرأة تظل مقيدة ومحدودة نتيجة القيود الاجتماعية والثقافية في المنطقة، بالإضافة إلى صعوبة حيازة المرأة للأراضي الزراعية وتملكها.

3- **ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار:** يعد ضمان الحياة الصحية وتحقيق الرفاهية للجميع أحد أهم عناصر التنمية المستدامة وأهم ما يواجه نساء المنطقة العربية تحديات صحية عديدة، إن الحق في الرعاية الصحية مكفولا لجميع السكان وللمرأة خاصة، خصوصا ما يتعلق بالصحة الإنجابية وقدرتها على تحسين صحتها وصحة أطفالها.[27]

4- **ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع:** يعد النهوض بالتعليم شرطا لضمان المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة، والتصدي للتمييز بين الجنسين وتحسين الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، حيث حققت المنطقة العربية قفزات في تشجيع التكافؤ بين الجنسين، ولكن تظل الفجوة بين الجنسين في التعليم أوسع في البلدان الأقل نموا، حيث تمثل المرأة 60% من إجمالي الأميين بسبب:

- عدم المساواة بين الجنسين نتيجة الموروث الثقافي التقليدي الذي يحد من تعلم الفتاة .
- التمييز ضد المرأة في المشاركة في الحياة السياسية والاقتصادية وصنع القرار.[28]

---

[26] المرجع نفسه، ص. 27

[27] المرأة وتحقيق اهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية، مرجع سابق، ص.29، 30.

[28] نظرة تحليلية لوقائع مؤتمر المرأة العربية في الاجندة التنموية،مرجع سابق، ص. 31.

5- **تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات: ن**جحت الدول العربية في تحقيق بعض التقدم في مجال المساواة بين الجنسين خاصة مجال التعليم والصحة إلا انه لا تزال المرأة تعاني التمييز والعنف في عدة بقع من العالم[29]. فتحقيق المساواة بين الجنسين ومنح المرأة حقوقها تعتبر انجازا، ليس للمرأة فحسب بل كل فئات المجتمع ولكن المنطقة العربية تواجه عدة تحديات منها:

- قصور المنظومة القانونية التي تعزز حق المساواة بين الجنسين.
- تناقض الأنظمة القانونية الوطنية مع الالتزامات الدولية للبلدان.
- التقاليد المجتمعية والمؤسساتية التي تكرس التمييز ضد المرأة.

6- **ضمان تو افر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة:** تعتبر المرأة المستخدم المباشر للمياه في الاستخدام المنزلي، والمتأثر بنقص المياه النظيفة او انعدامها خاصة في المناطق الريفية التي تعاني التهميش وعدم المساواة في الحصول على المياه، مما يزيد العبء على المرأة الريفية التي تقضي الساعات يوميا لتجميع المياه الصالحة، مما يؤثر على التحاقهن بالتعليم وكسب الدخل، إضافة إلى المخاطر الصحية التي تتعرض لها نتيجة حمل المياه لمسافات طويلة.

7- **ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة:** تشكل المرأة 20% من القوة العاملة في الصناعات التي تنتج المصادر الحديثة للطاقة المتجددة، رغم أنها المستخدم الأساسي للطاقة وعند غياب المصادر الحديثة للطاقة

[29] المرأة وتحقيق اهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية، مرجع سابق، ص. 20

تقضي المرأة ساعات يوميا لتجميع الوقود لاستخدامه في الأعمال المنزلية والتدفئة.[30]

8- **تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام والعمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق للجميع:** يعد التمكين الاقتصادي للمرأة أحد أهم العناصر اللازم توفرها من اجل تحقيق النمو الاقتصادي المستدام، وقد أثبتت الدراسات انه إذا تحققت المساواة بين المرأة والرجل في المشاركة في سوق العمل سوف يزداد النمو الاقتصادي، رغم ذلك إلا ان مشاركة المرأة العربية في سوق العمل هي الأقل على مستوى العالم حيث تمثل نسبة 23 %.

9- **إقامة بنى تحتية قادرة على مواجهة الأزمات وتحفيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام وتشجيع الابتكار:** تواجه النساء عموما والمرأة العربية خصوصا غياب المشاركة في مجال التصنيع والابتكار، وتحديات تتعلق بملكية المشروعات الصناعية ونقص دراسة التخصصات الهندسية، والمشاركة في انشطة مربحة ،حيث تغيب النساء عن فرص التصدير[31] . رغم ان الدول العربية تبذل جهودا مميزة لإدماج المرأة في مسار التخطيط للتنمية الشاملة ألا ان المؤشرات العالمية لنتائج تلك الجهود مازالت ضمن حدودها الدنيا،لذا تبرر الحاجة الملحة لمراجعتها ومشاركة اكبر للمرأة في تلك السياسات.

10- **الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها:** ان التمييز على أساس الجنس أو العرق أو المنطقة أو المركز الاجتماعي له آثار ضارة على التماسك الاجتماعي، ومنع الدول من الازدهار والوصول الى إمكاناتها

[30] نظرة تحليلية لوقائع مؤتمر المرأة العربية في الاجندة التنموية،مرجع سابق، ص ص. 32- 36.

[31] المرأة وتحقيق اهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية، مرجع سابق، ص. 79

الكاملة، والنساء هم أكثر عرضة من الرجال في الالتحاق بالعمالة الضعيفة (75% من الوظائف النسائية غير رسمية) وفي جميع أنحاء العالم83 % من العاملات في المنازل ومعظمهن لا يحصلن على الحد الأدنى للأجور.

11- **جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة قادرة على مواجهة الأزمات ومستدامة:** يؤثر القصور في منظومة العمران على واقع المرأة العربية من حيث انعدام الأمن ،وزيادة معدلات التحرش ،بالإضافة الى انخفاض المشاركة الاقتصادية للمرأة وتدني مستوى التعليم ،حيث يتضاعف هذا التأثير في حالات الطوارئ والكوارث الطبيعية.

12- **ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة:** يتطلب الاستهلاك المستدام تقارب أنماط الاستهلاك الحالية وضرورة قيام الجميع بالاستهلاك المسؤول واعتماد نهج شامل للتنمية بطريقة تقرض تغييرات هيكلية ومؤسسية وتقليص الفجوات التي تفصل بين الرجال والنساء، وبين الريف والحضر في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والقانونية.[32]

13- **اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره:** تعتبر المنطقة العربية أكثر المناطق المهددة بمخاطر تغير المناخ ،من ارتفاع في درجة الحرارة وزيادة الجفاف والتصحر وانتشار الأوبئة والأمراض،مما يؤدي إلى تفاقم الفقر في المجتمع،وتعتبر المرأة المتضرر الأكبر من مخاطر تغير المناخ،يرجع ذلك الى عدم المساواة في الوصول إلى الموارد وتدني فرص تحسين معيشتها الحالية والبعد عن المشاركة في صنع القرار.[33]

[32] نظرة تحليلية لوقائع مؤتمر المرأة العربية في الاجندة التنموية، مرجع سابق، ص ص. 41- 47

[33] المرجع نفسه، ص. 49

14- **حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة:**مازال ينظر إلى انخراط المرأة في مجالات العلوم البحرية في المناطق العربية عل انه تخصص غير ملائم لقدراتها الفسيولوجية والبيولوجية ،مما يحد من مشاركتها ،رغم ذلك تعتبر المرأة مستهلك رئيسي للأسماك بحكم حاجاتها لما توفره الأسماك من عناصر أساسية للتغذية السليمة في مراحل الحمل والرضاعة.[34]

15- **حماية النظم الايكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره ووقف فقدان التنوع البيولوجي:** يعتبر التصحر والجفاف من اخطر المشاكل التي تواجه المنطقة العربية، حيث أن ثلث الأراضي الصحراوية في العالم تقع ضمن البلدان العربية وتشكل 90% من المساحة الإجمالية للعالم العربي، والنساء هن اقل قدرة على التعامل مع تأثيرات تدهور الأراضي والتصحر ،عند عدم الحصول الآمن والسيطرة على إدارة الموارد الطبيعية وفقدان او انخفاض الأنواع المحلية من النباتات التي تستخدمها النساء في الأمن الغذائي لأسرهن يجعلهن عرضة للإصابة بمشاكل التغذية.[35]

16- **السلام والعدل والمؤسسات القوية:** لا تنمية دون سلام والذي يمثل شرطا أساسيا لاكتمال رفاه الشعوب،تبذل الدول العربية محاولات عديدة من اجل تمكين المرأة لتحقيق الأمن والسلام المستدام ،بما يتفق مع قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1325 من اجل تأكيد الدور المهم للمرأة في حل النزاعات ،وعمليات بناء السلام وحفظه،لكن معاناة المرأة من الأمية القانونية تجعل معرفتها بحقوقها محدودة ان لم تكن منعدمة.

---

[34] المرأة وتحقيق اهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية، مرجع سابق، ص. 87

[35] نظرة تحليلية لوقائع مؤتمر المرأة العربية في الاجندة التنموية، مرجع سابق، ص. 56

17- **تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من اجل التنمية المستدامة:** يجب على البلدان تقييم قدراتها المؤسساتية ووزاراتها لتطوير وتنفيذ استراتيجيات وطنية هادفة، في إطار أجندة التنمية الجديدة ولتحقيق تنمية مستدامة يتطلب شراكات بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني والقطاع الدولي بناء على قواعد وقيم وأهداف مشتركة على جميع الأصعدة العالمية، الإقليمية والمحلية.[36]

المحور الرابع: معوقات تمكين المرأة

يجب التنويه أولا أن وضعية المرأة السياسية والاقتصادية والاجتماعية لا يمكن فصلها عن الثقافة السائدة داخل المجتمع والتي تؤثر بشكل كبير على بقية المجالات داخل الدولة، فموضوع المرأة بالذات، سواء في الفكر العربي أو في الفكر الإنساني على وجه العموم، يوضح بصورة جلية قدرة الأفكار على وضع حواجز وعراقيل يصعب إزالتها، بحكم المصالح التاريخية المتناقضة التي يطرحها موضوع مشاركة النساء في الحياة العامة بمختلف مجالاتها، فالمرأة تعد شريكة الرجل في المجتمع، بل تشكل النسبة الأكبر من الساكنة في أغلب المجتمعات العربية. وإذا كانت الدول الغربية قد نجحت إلى حد كبير في تصحيح هذه العلاقة منذ بدايات انفتاح هذه الدول على عصر الأنوار والثورة الصناعية وبدايات بناء الدولة المدنية الحديثة، فإن المجتمعات العربية لم تتمكن من تجاوزها وخاصة عندما يتعلق الأمر بالمشاركة السياسية التي تعد أحد أوجه المشاركة العامة.

وفي هذا الصدد تقول الباحثة إكرام عدنني: (.... في ظل وجود موروث ثقافي ذكوري وديني يعتبر المجال السياسي حكرا على الرجال. هذا الموروث الذي يجعل المرأة توجد في درجة أدنى من الرجل، وخاصة وأنه يجعلها في ملكية الرجل الذي له الحق بالتحكم في كل أمور حياتها المادية والمعنوية. بالإضافة إلى أسباب ذاتية

36 المرأة وتحقيق اهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية، مرجع سابق، ص ص.51- 69

مرتبطة بالمرأة نفسها وبعدم دعمها لنفسها ولغيرها من النساء. حيث تبدو فئة النساء وكأنهن مواطنات من الدرجة الثانية.)[37]

وتعليقا على ما سبق نقول أنه لا نتهم الموروث الثقافي ولا حتى الديني بأنه هو الذي حرم المرأة من حقوقها وإنما البيئة آنذاك هي التي فرضت نفسها، فلا يجب أن ننسى أن معظم المجتمعات العربية كانت مستعمرة، ومعوزة وفقيرة لا يسمح لها وضعها الاجتماعي بتعليم حتى الذكور، إلى جانب طبيعة المادة العلمية الغربية في المدارس، هذا ما أدى إلى انتشار الأمية عند كلا الجنسين، لكن بعد الاستقلال تغير الوضع وتحسن، أصبحت المرأة تتعلم وتعمل اقتحمت الكثير من المجالات بما فيها المجال السياسي وتقلدت الوزارات.

وردا على الباحثة كذلك أنه إذا رجعنا إلى الدين فالمرأة لم يحرمها ديننا الحنيف من حقوقها بل رد لها مكانتها بعدما كانت توأد وهي حية وعززها وكرمها. وانطلاقا من المفهوم القرآني الذي هو أساس بناء المجتمعات الصحيحة والمتوافقة اجتماعيا اقتصاديا ،إذ يحدد الإسلام دورا معينا للمرأة في الحياة، بل تعامل معها على أنها الإنسان وأنها محاسبة على مسؤولياتها، فالنبي صلى الله عليه وسلم قال: {أَلَا كُلُّكُمْ رَاعٍ، وَكُلُّكُمْ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ، فَالْأَمِيرُ الَّذِي عَلَى النَّاسِ رَاعٍ، وَهُوَ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ، وَالرَّجُلُ رَاعٍ عَلَى أَهْلِ بَيْتِهِ، وَهُوَ مَسْئُولٌ عَنْهُمْ، وَالْمَرْأَةُ رَاعِيَةٌ عَلَى بَيْتِ بَعْلِهَا وَوَلَدِهِ، وَهِيَ مَسْئُولَةٌ عَنْهُمْ، وَالْعَبْدُ رَاعٍ عَلَى مَالِ سَيِّدِهِ وَهُوَ مَسْئُولٌ عَنْهُ، أَلَا فَكُلُّكُمْ رَاعٍ، وَكُلُّكُمْ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ}، لكن لم نسمع آية أو حديثا أو موقفا في السيرة يدعو المسلمة لاعتزال العمل والتزام رعاية أولادها. فالعمل عبادة فلنا في حضاراتنا العريقة ما يعزز عمل المرأة وتمكينها.

---

37 اكرام عدنني، " لمعوقات الاجتماعية والثقافية أمام التمكين السياسي للمرأة العربية: أي دور للدين"، 2015/11/02، في:

https://ncw.gov.eg/ar/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D9%88%D9%82%D8%A

يوم: 2020/04/10 على الساعة: 18:03

ورجوعا إلى ما سبق فإنه توجد العديد من المعوقات التي تواجه جهود وتمكين المرأة بصفة عامة والمرأة العربية بصفة خاصة، حيث يمكن تصنيف هذه المعوقات على النحو التالي:[38]

1. **معوقات التمكين الاجتماعي للمرأة** : وتتمثل في الأمية وانخفاض المستوى التعليمي والثقافي والمهاري وهي من أخطر المشاكل التي تواجه عملية التنمية، القيم والعادات الاجتماعية والنظرة الاجتماعية المتخلفة مثل سيطرة الرجل على المرأة وخضوع المرأة وطاعتها بشكل مطلق للرجل، وتفضيل الذكور على الإناث والزواج المبكر، والاعتقاد أن مكان المرأة هو البيت، وعدم إقرار العادات والتقاليد توظيف المرأة حيث أن توظيف المرأة، عدم المساواة بين الرجل والمرأة سواء في التعليم أو العمل أو تقلد المناصب العليا، القيم الاجتماعية السائدة والممارسات المبنية عليها مازالت غير مواتية للحقوق الإنسانية الأمر الذي يقف حائلا دون تحقيق التمكين المنوط للمرأة في المجتمع .

2. **معوقات التمكين الاقتصادي للمرأة:** وتتضمن عدم قدرة المرأة على التوفيق بين واجباتها المنزلية والتزاماتها الوظيفية، عزوف الرجل في مجتمعنا عن تقبل المشاركة وتحمل الأعباء الناتجة عن عمل المرأة، عدم توافر التسهيلات التي تخفف من الأعباء الأسرية عن المرأة، المجتمعات العربية مجتمعات ذكورية يصعب فيها قبول أن المرأة تأخذ قرارها بنفسها دون تدخل الرجل في حياتها لأنه وفي أغلب الأحيان يفرض عليها البقاء في المنزل لرعاية الأطفال حتى وإن كانت تعول أسرتها، معوقات مرتبطة بالنوع تتجلى في استهانة الرجل بقدرتها على العمل والقدرة على التفاوض واتخاذ القرار، عدم تمتع المرأة بالحركية وذلك بسبب العناصر الثقافية والواجبات الاجتماعية التي تعيق المرأة في أداء أعمالها في الإنتاج والبيع

[38] جامعة الفيوم، "معوقات تمكين المرأة"، ص ص .14-18، في: www.fayo

والشراء، تبعية المرأة الاقتصادية التي تعد عاملا مهما وكبيرا يحول دون ممارستها حريتها في التعليم وتحركها اقتصاديا، عدم تقدير جهود المرأة العاملة، عدم قبول الرجال لاستقلاليه المرأة ، عدم إدراك التعاون بين الرجل والمرأة داخل نطاق الأسرة وبالتالي تقع معظم أعباء شئون الأسرة على المرأة .

3. **معوقات التمكين السياسي للمرأة**: نمط الموروثات الثقافية التي تؤثر على إدراكات المرأة للمرأة أو الرجل للمرأة بما تحتويه من تصورات، والتي تنعكس بدورها على تفكير الناس وتصرفاتهم، من خلال النظر إلى المرأة على أنها أقل مهارة وقدرة من الرجل وأنها يجب ألا تتعدى أدوار المحافظة على النوع الإنساني والتربية المنزلية، سيادة ثقافة التمييز ضد المرأة بالرغم من إعلان المساواة القانونية والسياسية بين الرجل والمرأة فإن هناك تمايزا كبيرا بين الرجل والمرأة ويأتي هذا التمايز من الحكم القبلي في عدم توافر القدرات والمهارات اللازمة لاحتلال المناصب السياسية والإدارية العليا، التقاليد التي تحرم على المرأة مناقشة الرجل وتضع ضوابط قاسية على تفوق المرأة على الرجل بل تمنع تقلد المرأة لمناصب ترأس فيها الرجل، عدم رغبة المرأة وعدم ثقتها بنفسها إلى درجة الإحجام عن المشاركة السياسية، افتقاد المرأة للحماس السياسي والاهتمام بالأمور السياسية، علاوة على وجود اللامبالاة السياسية عند المجتمع بصفة عامة وعند المرأة بصفة خاصة، عدم اقتناع قيادات الأحزاب السياسية بدور المرأة، المواقف السلبية السائدة اتجاه مشاركة المرأة في الحياة العامة، انخفاض الأداء البرلماني وعدم الاهتمام بمناقشة قضايا المرأة.

فبعد هذا العرض الوجيز لمعوقات تمكين المرأة في المجتمعات العربية يمكن التأكيد على أن هناك عوامل عديدة تاريخية واجتماعية وثقافية عملت بشكل مباشر أو غير مباشر، وساهمت في أن تجعل من قضية المرأة قضية محورية داخل المجتمعات العربية، ولم تعد مجرد موضوع لقاءات يفتح حولها النقاش المحدود ويختم بإصدار التوصيات. فهي قد تمكنت في العديد من الدول أن تتحول

إلى حقيقة ملموسة وتعززت الترسانة القانونية بمجموعة فصول عززت وضعية المرأة داخل مجتمعها. غير أن المشكل لا يكمن فقط في وجود قوانين أو التصديق على توصيات وإعلانات دولية. وخصوصا في ظل وجود فجوة كبيرة بين التوجهات والقرارات الدولية وبين واقع المرأة، حيث أن المشكل أعقد مما نتصور لأنه مرتبط بالأنماط السلوكية التقليدية السائدة والمسيطرة على البنيات الاجتماعية العربية والتي تعتبر أن مجرد الحديث عن موضوع المرأة من الأمور التي لا تستحق الدراسة أو أن يفكر فيها. أي أن هناك علاقة وطيدة بين تمكين المرأة والقيم المجتمعية، والموسومة بسيطرة العقلية الذكورية والتفسير الخاطئ للنصوص الدينية.[39]

الخاتمة:

إن واقع المرأة العربية وأوضاعها الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية تؤثر على تحقيقها لمعنى التمكين، لكن هذا لا يمنع من وجود نماذج لنساء عربيات استطاعت فعلا تحقيق هذا المعنى وأصبحت بمثابة رموز في المجتمع لكن بعد مواجهة تحديات كثيرة وبعد جهد مضني ونفس طويل وإصرار وعزم شديدين وتضحيات كبرى.

لذا فالفقر والأمية والرغبة في تكوين أسرة في عمر مبكر، وما يتبعها من ضرورة الاعتناء بها، والتفرغ التام لها، يجعلها بعيدا عن تمكينها إداريا واجتماعيا واقتصاديا وسياسيا، فالدور الأسري للمرأة قد يجبرها على اختيار الأعمال التي تتطلب وقتا وجهدا أقل. ونتيجة للظروف التي تمر بها من حمل وولادة وتربية الأطفال، يجعلها غير قادرة على تحمل متطلبات الأعمال والمهام التي توكل إليها وما تتطلبه من متابعة، وتنفيذ، وجهد وسفر، ومن اختلاط دائم وحيوي مع الموظفين، وما تفرضه طبيعة العمل من تداخلات وظيفية يومية.

[39] إكرام عدنني، مرجع سابق

دون أن ننسى الموروث الاجتماعي السلبي الذي يعود في الأساس إلى عوامل اجتماعية وقبلية متمثلة في التنشئة والعادات والتقاليد التي يتوارثها الأفراد جيلا بعد جيل والذي تنعكس أثاره على المرأة مما يمنعها من ممارسة دورها في بناء المجتمع والمشاركة في عملية التنمية بل حتى في بناء ومساندة نفسها اقتصاديا واجتماعيا والتي لا تتم إلا بتكامل الأدوار بين كل من المرأة والرجل، وإن كان الدين الإسلامي ليس له علاقة بأية ممارسات خاطئة تجاه المرأة.

وهناك عوامل اقتصادية تقف كحائل أما تمكين المرأة وهي عدم امتلاكها موارد اقتصادية كافية وأخرى ذاتية تتعلق بالمرأة نفسها لبرمجة المجتمع لها. مهما كانت إمكانياتها التي وهبها الله لها وهي التي تكون في كثير من الأوقات السند الوحيد للرجل سواء كان أبا أو أخا أو زوجا وقت الشدة.

ما نخلص إليه هو أنه لا يمكن تحقيق أهداف التنمية المستدامة في العالم العربي إلا من خلال التزام قوي بالشراكات الإقليمية والعالمية ضمن مقاربة متكاملة تشمل كافة الأهداف. لذ لابد من التأكيد على أن تمكين المرأة يبقى أمرا ضروريا وملحا يفرضه الواقع ويفرضه انخراط الدول العربية في مسلسل الديمقراطية، والدول العربية مطالبة بالعمل أكثر على القيام بالعديد من الإصلاحات السياسية والقانونية، كما أن سياسات الدولة يجب أن تتبنى نهجا تشاركيا مع مؤسسات المجتمع المدني وتشجع المبادرات الإعلامية وكافة وسائل الاتصال من أجل المساهمة أكثر في تنمية المجتمع والتي لن تتحقق دون تمكين المرأة وإشراكها في كل مناحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وهو ما يعني إصلاح شامل يكفل إعادة الاعتبار للمرأة وللمكانة التي يجب أن تحتلها داخل مجتمعها. ويبدو أننا لا زلنا نعيش مرحلة التأرجح بين موقفين بين الرغبة في دخول المجتمعات العربية في قيم الحداثة وبين الرفض المطلق لها. **وعليه ستكون الاقتراحات التالية:**

1. **ضرورة توفير الحوافز المادية والمعنوية لتحقيق تمكين المرأة.**

2. التخطيط لإشراك المرأة في التنمية على المدى القريب والبعيد يعيد النظر لدور المرأة ويرفع من مكانتها.
3. دعوة الدارسين والباحثين لدراسة نماذج قيادية نسائية والكشف عن خصوصياتها في التسيير.
4. الاهتمام بالمنظومة التشريعية والتي تحقق فعلا تمكين المرأة.

قائمة المراجع:

1- المؤلفات باللغة العربية:

* الكتب:

- أماني صالح، **التمكين السياسي في الوطن العربي: الشروط والمحددات، دراسة حالة التمكين السياسي في الكويت وقطر**، جمعية دراسات المرأة والحضارة، القاهرة، 2002

- باتر محمد علي وردم، **العالم ليس للبيع : مخاطر العولمة على التنمية المستدامة**، ط.1 ، دار الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، 2003

- جوير إبراهيم بن مبارك، **عمل المرأة في المنزل وخارجه**، مكتبة العبيكان، المملكة العربية السعودية، 1995

- عبد اللطيف سوسن عثمان، **التمكين وأجهزته**، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية، القاهرة، 2005

- عثمان محمد غنيم وماجدة أحمد أبوزنط، **التنمية المستدامة : فلسفها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها**، دار صفاء، الأردن، 2006

- قاموس البدر، **قاموس عربي عربي**، ط.2، دار البدر الساطع للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005

- كاميليا عبد الفتاح، **سيكولوجية المرأة العاملة**، دار نهضة مصر للطباعة، مصر،1988

2- المقالات:

- المدهون موسى توفيق، "نموذج مقترح لتمكين العاملين في المنشآت الخاصة كأداة لإدارة الجودة الشاملة"، **مجلة الاقتصاد والادارة**، المجلد13، ع. 2، 1999

- بن زايد ريم، "تمكين المرأة في الجزائر مقارنة مع بلدان المغرب العربي تونس والمغرب نموذجا"، **مجلة العلوم الاجتماعية**، ع. 10، سبتمبر، 2019

- صابر بلول، "التمكين السياسي للمرأة العربية بين القرارات والتوجهات الدولية والواقع"، **مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، المجلد 25، ع.2، 2009

3- التقارير:

- نظرة تحليلية لوقائع مؤتمر المرأة العربية في الاجندة التنموية 2015-2030، منظمة المرأة العربية، القاهرة، 29 نوفمبر/1 ديسمبر2015
- المرأة وتحقيق اهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية، دراسة استرشادية، منظمة المرأة العربية.

4- الرسائل العلمية غير المنشورة (ماجستير أو دكتوراه):

- روضة بنت محمد هاشم منشي، "دور المرأة المسلمة في التنمية في ضوء الاتجاهات المعاصرة وتطبيقاتها التربوية في مجال الأسر المنتجة"، **أطروحة دكتوراه** (منشورة)، جامعة الفيوم

- شلوفي فريدة، **المرأة المقاولة في الجزائر**، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة قسنطينة،2008 / 2009

5- الملتقيات:

- عمار جفال، "آفاق المواطنة الإقليمية وواقع التجربة المغاربية"، الملتقى الوطني السابع حول مسارات التجارب الدمقراطية في الأقطار المغاربية، يومي 23 و24 أفريل 2014، مخبر البحوث والدراسات في العلاقات الدولية، جامعة الجزائر3، الجزائر

6- مو اقع الانترنت:

- أحمد إبراهيم خضر، "حقيقة تمكين المرأة"، في:
http://www.alukah.net/web/khedr/0/5381/
- اكرام عدنني، " المعوقات الاجتماعية والثقافية أمام التمكين السياسي للمرأة العربية: أي دور للدين"، 2015/11/02، في
- **https://ncw.gov.eg/ar/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D9%88%D9%82%D8%A**
- التمكين،في:
https://mawdoo3.com/%D9%85%D9%81%D9%87%D9%88%D9%85_
- جامعة الفيوم، "معوقات تمكين المرأة"، ص ص .14-18، في:
www.fa
- خليل النعيمات، "تمكين المرأة"، في:
http://maktabatmepi.org/sites/default/files/resources/arabic/Anera6-123-127.pdf
- https://www.aljazeera.net/encyclopedia/conceptsandterminology/2015/11/30/%D8%A7%
- https://academicimpact.un.org/ar/content/%D8%A3%D9%87%D8%AF%
- **باللغة الأجنبية:**

1- Livres :

- Herbert, J., Community Organization and Development, ed.2, London: Allyn and Bacon, 1980

2- Articles:

- Longwe, Sara, « Education for Women's Empowerment or Schooling for Women's Subordination? In Gender and Development », an **Oxfam journal**, volume 6. No.2. July. 1998